المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كراسات المنتدى عدد 9

العنف الجندري ضد النساء

إشراف وتحرير
أم الزين بن شيخة

نوفمبر 2023

03

خطاب الكراهية ضدّ النساء

وجيه الطرابلسي

باحث دكتوراه في الفلسفة المعاصرة بصدد إنجاز أطروحة حول
"الكراهية بين الأخلاق والقانون"

يعالج هذا البحث ظاهرة أخلاقيّة خطيرة تواجهها مجتمعاتنا العربية وهي خطاب الكراهية ضدّ النساء بوصفه خطابا يتضمّن تداعيات و تأثيرات سلبية و ذلك من خلال الكشف عن مظاهره و مخاطره ضمن سؤال أوّل عن (الجذور التاريخية لخطاب الكراهيّة ضدّ النساء و مظاهره) ثمّ تحليل الدوافع النفسية و التاريخية التي رسمت صورة نمطيّة للمرأة من خلال سؤال ثان عن (مبرّرات خطاب الكراهية ضدّ النساء و أسبابه) و ذلك بهدف تجاوز التصنيف الجندري الذي يقوم على فرض قيود أخلاقية و موانع اجتماعية و سياسية و الكشف عن مخاطر الخطاب في تشكيل هويّة المرأة و اعتبارها نوع اجتماعي بسيط و مهمّش. كما قمنا بالتمييز بين سلطة الأخلاق التقليدية السائدة و بين توظيف القانون بوصفه سبيلا نحو تحرير المرأة و حفظ كرامتها ضمن مبحث ثالث(من سلطة أخلاق الكراهيّة إلى سيادة القانون). كما اقترحنا إعادة النظر في النظام الاجتماعي السائد و الدعوة إلى صياغة حقوقية لمكانة المرأة داخل المجتمع تكفل لها الحق في الحياة دون الاعتداء على كرامتها و ذلك بالاعتماد على نصوص قانونية تكون دليلا لمكافحة خطاب الكراهيّة و تجريمه في مبحث رابع(مكافحة خطب الكراهية ضدّ المرأة) و الغرض منه هو المساءلة القانونية التي تهدف إلى تغيير نمط العلاقة مع المرأة في إطار معالجة أخلاقية لانتشار ظاهرة خطاب الكراهيّة ضدّ النساء.

الكلمات المفاتيح: خطاب الكراهية - الأخلاق - الحريّة - القانون - الكرامة - المساواة.

مقدمة

للكراهية وجوه عدّة و أبعاد مختلفة باختلاف موضوعاتها، و "هي واحدة من أقوى المشاعر التي تنتجها حضارتنا"[1]، و لا شكّ في أنّ عصرنا هذا هو عصر الكراهيّة بامتياز؛ فعند التفكير في بعض عوامل التخلّف الحضاري في مجتمعاتنا العربية الآن، سنلاحظ أنّ هناك نوع من مشاعر الكراهية التي تغطّي تقريبا كلّ مساحة العقل والذكاء في أفق أنفسنا و تحجبها عنّا. " فالكراهية إذن هي سيّئة من حيث المبدأ باعتبارها انفعال مثل أي انفعال آخر، ولكنّها أيضا بشكل أكثر تحديد بما هي كراهيّة وذلك من خلال عواقبها"[2] الوخيمة التي تنتجها. و لعلّ من أبرز مظاهر الكراهيّة الجديرة بالبحث والفحص عن عواملها، هي الكراهيّة الموجّهة ضدّ المرأة أو ثقافة كراهيّة النساء التي تكاد تكون ميزة الشعوب العربيّة عن غيرها.

"لا تتوقف أنواع الاضطهاد المجتمعي ضدّ المرأة عند التعنيف الجسدي أو النفسي أو اللفظي الموجّه في النقاشات المتوتّرة بين النساء و الطرف لهنّ، و الذي يكون من الرجال في أغلب الأحيان، بل من أخطر الأمور، تمكين العقل الباطني للمجتمع، بالحديث بصيغة الكراهيّة عن المرأة في الدوام"[3].

إنّ خطورة الكراهيّة ضدّ النساء اليوم، تكمُن في كونِها سُلطة تُمارَس عبر عدّة أشكال: سلطة فيزيولوجيّة، سلطة أخلاقيّة، سلطة اجتماعيّة وسلطة سياسية؛ وجملة هذه الأشكال المختلفة من السلطة التي يمارسها المجتمع الذكوريّ ضدّ المرأة تعود جذورها إلى عدّة عوامل تاريخيّة وثقافيّة، تجعل من المرأة كائنة محرومة من حقوقها

---

[1] Frédéric Chauvaud, *Histoire de la haine Une histoire funeste*, Collection Histoire DE RENNES Paris, Puf ,2014 p.284.

[2] Philippe Saltel, *Une odieuse passion, Analyse philosophique de la haine*, Préface de Didier Deleule, Paris, L'Harmattan,2007, p.0269.

[3] خطاب الكراهيّة ضدّ المرأة.. أمثلة بسيطة و معاناة كبيرة، **السويداء**، ص. 24.
https://suwayda24.com/?p=17623

الأنطولوجيّة كإنسانة راشدة وعاقلة، تمتلك القدرة البدنيّة والذهنيّة التي تكفل لها العيش داخل المجتمع، ومن حقوقها المدنيّة باعتبارها مواطنة حرّة ومستقلّة، لها الحقّ في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة السياسية.

وفي هذا السياق الثقافي الذي تعيشه المرأة اليوم داخل مجتمعنا، نجد أنّ مقولة الكراهيّة الموجّهة ضدّ المرأة لها مصادر عميقة وأصول قديمة راسخة في تراثنا الأخلاقي والتاريخي، بقيت مسيطرة على بنية الوعي الأخلاقي والاجتماعي والسياسي للرجل في نظرته للمرأة؛ كما أنّ التصنيف الأخلاقي (الديني) لوضعها في المجتمع، أعطى نوعا من الأحقيّة أو الأوليّة أو التفوّق للرجل على المرأة، لتصبح عقيدة راسخة أنتجت تقريبا جلّ مظاهر العدوانية والعنف المسلطّ على المرأة وأغلب أنواع الاضطهاد والحرمان من الحقوق الطبيعية للمرأة، حتّى في ظلّ نظام الدولة المدنيّة المعاصرة (الدولة القانونية).

تتجلّى إذن، كراهيّة النساء في الواقع، على مستوى الممارسات العنصرية بين الأفراد (نساء و رجال)، من خلال السلوك الأخلاقي العامّ الذي يمارسه المجتمع ضدّ المرأة. "ومن الواضح أنّ الضغط الاجتماعي والمعايير الثقافيّة أقوى بالنسبة للنساء غير المتزوجات أو الأرامل الشابات من الرجال. ولذلك فإنّ أولئك الذين لا يكونون مرتبطين كزوجين ليس لديهم الحقّ في العيش، هكذا تقول الأخلاق السائدة، وهو ما ينتج أحيانا شخصيات ساخطة ومكروهة"[4]. وهذا أيضا ما ينتج أشكالا من العنف، " فالكراهيّة بصفة عامّة هي عنف عاطفي بلا شكّ أو بالأحرى هي عنف نفسي يمكن أن يؤدّي إلى جريمة القتل"[5]. كما أنّ خصائص الكراهيّة يمكن أن تورّث من جيل إلى آخر بداية من العنف اللفظي، أي الاعتداء على مستوى الخطاب، بوصفه خطاباً سلطويّاً أي تلك السلطة التي يمارسها المجتمع ضدّ المرأة بالأساس من وجهة نظر جنسيّة مثل الشتيمة والإهانة (Les propos haineux)؛ وصولا إلى العنف المادي أي الضرب أو القتل وهو ما يسمّى في الاصطلاح القانوني بجرائم الكراهيّة (Les Crimes de haine)؛ وهي ممارسات

[4] Frédéric, Chauvaud, op.cit. p .171.

[5] Ibid. p. 22.

أصبحت تتكرّر باستمرار و بشكل لا واعٍ، أو "مرتبطة بدوافع لا واعية"[6] وأصبحت تهيكل هوية المرأة في المجتمع من الداخل و تحدّدها بوصفها تابعة لحكم الرجل بالطبع.

إنّ غرضنا من دراسة خطاب الكراهية ضدّ النساء، هو تشخيص وضعنا الأخلاقي وبيان مدى تأثير خطاب الكراهية على بنية مجتمعنا وضرورة توفير الحماية المناسبة لمكانة المرأة فيه. فما هي العوامل النفسية لخطاب الكراهية ضدّ النساء ؟

الجذور التاريخية لخطاب الكراهيّة ضدّ النساء و مظاهره

إنّ الكراهيّة بوجه عامّ، لها أسس خطابيّة تنشئ نمط من العلاقات بين الناس، ولأنّ اللغة هي أداة للتواصل الاجتماعي، فإنّ كراهيّة النساء تمرّ أيضا عبر اللغة في معجم خاصّ من المصطلحات والمعاني، التي استبطنها المجتمع عن طريق العادات والتقاليد الموروثة من جيل إلى آخر؛ وهي خطابات تسعى دائما إلى إثبات محدوديّة المرأة و حصرها في الجانب الأخلاقي؛ الذي ينحصر بالأساس في الوظيفة الأسريّة للمرأة بوصفها الأمّ التي عليها واجبات منزلية و عناية و تربية الأطفال، و هي مكفولة من قبل الرجل أو الزوج.

تعتبر هذه المعطيات التي تمّ من خلالها تحديد وظيفة النساء في مجتمعنا، حصيلة المعتقدات الموروثة و القناعات الراسخة في المخيال الشعبي للرجل العربي بعامّة. كما تمثّل تلك المعتقدات، الخلفيّة الثقافية و المرآة العاكسة التي ينظر من خلالها الرجل إلى المرأة و دورها في المجتمع. ولذلك لم يستطع الرجل العربي إلى حدّ الآن التخلّص من هذه القراءة التقليدية والنظرة الدونية والتصنيفات الجندريّة، والتي ما زالت تحكم شطرا واسعا من فئات المجتمع في تحديد وضعيّة المرأة لدينا.

[6] Marie Claire, Lanctot Bélanger, Les *visages de la haine*, https://www.erudit.org/fr/revues/spirale/2006-n210-spirale1060542/17546ac/

و في ظلّ غياب العقلانيّة في أفق ثقافتنا المعاصرة و انتشار خطابات الكراهية ضدّ النساء بالمجتمع؛ وجب علينا التساؤل عن ماهية هذه الكراهية، وجذورها ومشروعيتها وتبريراتها ونتائجها، خاصّة ونحن ما زلنا نعاني من ثقافة تقليدية (دينيّة)، تحطّ من شأن المرأة في مجتمعاتنا ومن نظرة ازدراء واستصغار لمكانتها واستنقاص لإمكانياتها وبخس لحقوقها. فما هي مظاهر خطاب الكراهيّة ضدّ النساء ؟

"كلّ ما هو مألوف أو معتاد هو أمر طبيعي. ولذلك بدا من الطبيعي تماما أنّ أيّ خروج على قاعدة خضوع النساء للرجال وهو العرف العامّ المألوف والمعتاد- هذا الخروج بدا أمرا "غير طبيعي"[7]. وهنا سنذكر بعض الأسباب العريقة التي ساهمت في تكوين صورة المرأة ووضعها الثانوي في المجتمع وفي بناء شخصيتها في علاقتها بالرجل وخضوعها لحكمه. وهو ما قام بتشخيصه جون ستيورات مل في كتابه **استعباد النساء** يقول: "جميع النساء ينشأن منذ نعومة أظافرهن على الإيمان بأنّ شخصية المرأة المثالية هي الضدّ المباشر لشخصية الرجل؛ أعني الشخصية التي لا تكون لها إرادة ذاتيّة حرّة، ولا قدرة على ضبط النفس، وإنّما الشخصية الخاضعة المستسلمة لإرادة الآخرين وسيطرتهم؛ فجميع القواعد والمبادئ الأخلاقيّة التي تُربى عليها الفتيات تؤكّد لهنّ أنّ واجب النساء، وكذلك طبيعتهنّ بما تنطوي عليه من مشاعر وعواطف متدفقة، أن يعشن من أجل الآخرين؛ وأن يعتدن نكران الذات، فينكرن أنفسهنّ نكرانا تامّا"[8].

إنّ هذه الاعتبارات قد لعبت دورا أساسيّا في تشكيل الوضع الراهن للمرأة، أي في رسم الحدود التي جعلتها في "حالة خضوع سياسي و اجتماعي للرجال"[9]، ومن خلال هذه الحالة تعيش النساء إلى حدّ الآن لدينا، في الأفق الذي يحدّده الرجل أي تحت سلطة

---

[7] مل (جون ستيورات)، **استعباد النساء**، ترجمة و تعليق و تقديم إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى 1998، ص 50.

[8] المرجع السابق، ص. 54-55.

[9] المرجع السابق، ص . 55.

القوانين الاجتماعيّة و السياسية التي وضعها الرجل، ونمط العيش الذي اختاره الرجل وحدّد منزلة المرأة فيه.

والمشكلة التي تهمّنا هنا ليست في القوانين التي تمنع النساء من ممارسة حقوقهنّ فحسب، بل في مواصلة استعمال السلطة الأخلاقيّة والسياسية المفروضة على النساء في مجتمعنا التي أنتجت الخطابات المشحونة بالكراهيّة والتي أخذت أشكالا حديثة في استعمالاتها. "زد على ذلك، التعصّب الفكري و الإيديولوجي والنظرة الاستعلائيّة المتمثّلة بالخطاب الأحاديّ الجانب الذي يدّعي بأنّه الخطاب الوحيد الذي يمتلك الحقيقة، ما يسهم في تأجيج السلوك العدوانيّ وإثارة النعرات على مختلف أشكالها. من هنا، فإنّ خطاب الكراهيّة لا يمكن حصره في اللفظ وحسب، بل هو يتعدّى اللغة ليتحوّل إلى سلوك عمليّ قد يشكّل خطرا على المستوى الفرديّ و الجماعيّ"[10]. هناك إذن، صورة للنساء وقع تكريسها على مستوى أخلاقي منذ اليونان إلى الثقافة المعاصرة. "فالأخلاق هي جملة تقنيات الحياة التي اخترعها شعب ما في نفس الوقت التي عمل فيها على اختراع شكل مناسب لذاته، إذ لا يمكن الفصل حقّا بين شكل الحياة و شكل الذات في أفق شعب ما"[11].

و هكذا فإنّ الإشكالية التي نريد معالجتها تتراوح بين التصوّر الأخلاقي التقليدي للمرأة و نتائجه (انتشار خطابات الكراهيّة ضدّ المرأة)، وبين التصوّر القانوني الحديث (الحفاظ على الكرامة الإنسانية). بهذا المعنى نطرح السؤال التالي: كيف يمكننا التحرّر من سلطة الحكم الأخلاقي في علاقتنا بالمرأة والانتقال إلى ثقافة القانون التي تفرض نوع من المساواة بين الجنسين وتحفظ الكرامة الإنسانية دون أي تمييز عنصري مهما كان تبريره؟

---

[10] أنطونيوس نادر ،"خطاب الكراهيّة و السؤال المؤلم- مقاربة فلسفيّة (ج.ل أوستين-أنموذجا)"، ضمن : **منصّة معنى**، 6 أكتوبر، 2019.
https://mana.net/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-

[11] أنباء إكسبريس، **حوار مع الفيلسوف و المفكّر التونسي الكبير فتحي المسكيني**.
https://nabd.com/t/114468559-069bfd?fbclid=IwAR0aXISgvtKsmNG

يحتوي خطاب الكراهيّة الموجّه ضدّ النساء بوجه عامّ، على جملة من التوصيفات والنعوت التي تحمل نوعا من مشاعر الرفض؛ وهو رفض للآخر باعتباره مختلفا بصفة عامّة وبشكل جذري. إنّ هذا الرفض يتمثّل في الرغبة التي تهدف إلى إهانة المرأة بل ونعتها وتعنيفها نفسيّا وماديّا؛ وهو ما يعكس الهيمنة الذكوريّة التي يستمدّ منها المجتمع الذكوريّ ثروته الروحيّة وإحساسه بالقوّة، وهو ما يتجلّى في سلوكه وتصرّفاته العنيفة تجاه المرأة بعامّة.

"فالناس يكرهون عندما يشعرون أنّ هويتهم في خطر من آخر يُهدّد وجودهم. حين يعجز الآخر أو لا يريد أن يفهم أصالة وجودنا أو "كرامة" كوننا نحن، ولسنا أناسا آخرين، حين لا يعترف بـ "إطلاقيّة كلّ فرد" بما هو كذلك، هو يكرهنا"[12]. وبهذا المعنى نفهم القيود الأخلاقيّة التي يتضمّنها خطاب الكراهيّة ضدّ النساء بوجه عامّ، من خلال توظيف جملة من النعوت والتوصيفات، بهدف الحطّ من شأن المرأة؛ مثلا توظيف اللباس أو الحالة الاجتماعية أو المهنة، كمعيار لتحديد هويّة المرأة وتقييمها بشكل مستفزّ ومُهين لكرامتها ولحُقوقها الطبيعيّة.

و من أهم مظاهر خطاب الكراهية ضدّ النساء المنتشرة في الثقافة الشعبية والموروث الأخلاقي وفي الخطاب الديني لدينا، هي إقصاء النساء من الفضاء العمومي بالاعتماد على الجهاز الأخلاقوي القديم الذي يصنّف المرأة و يحطّ من شأنها في أغلب المجالات الحيويّة و هناك العديد من الأمثلة التي تدلّ على ذلك عن طريق استعمال التوصيفات التي تجرّد المرأة من كلّ إمكانيات التحرّر من العنف الذي يمارسه المجتمع الذكوري عليها باستخدام نعوت و صفات يتمّ إسقاطها على كيان المرأة منذ نشأتها كاعتبار (صوت و جسد المرأة عورة) أو توقّف سعادتها وهناءها على الارتباط بالرجل و الزواج به مثل عبارات: (يقوي سعدك) أو (يكبّ سعدك) وهو تعبير يضع المرأة في قالب جاهز

[12] فتحي المسكيني، **كوجيطو الكراهيّة**، ص. 4.
https://www.mominoun.com/articles/%D9%83%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%B7%D9%88%

لتقبّل أي نوع من الاضطهاد والحرمان من حقّ اختيار شكل حياتها بحريّة؛ بالإضافة إلى العديد من أشكال الإهانة الشخصية التي تتربّى عليها الفتاة من خلال تشكيل الصورة النمطية التي تحدّد مقام المرأة في المجتمع باعتبارها كائنة ناقصة وغير قادرة على القيام بنفسها إلى أن يتمّ زواجها عن طريق نعت الفتاة التي لم تتزوّج بكونها (عانس) أو (مومس) وهي نعوت تزدري المرأة من حيث كونها لم تستجب للشروط الاجتماعية والأحكام الأخلاقية التي تعيش في أفقها، وبالتالي تصبح عرضة أو معرّضة لكلّ أشكال الاعتداء.

فما هو تبرير هذا السلوك المشحون بمجموعة من عبارات الكراهيّة تجاه المرأة؟ ولماذا انتشر خطاب الكراهيّة وأخذ أشكالا مختلفة في مجتمعنا؟

مبرّرات خطاب الكراهية ضدّ النساء و أسبابه.

لقد تشكّل خطاب الكراهيّة ضدّ النساء انطلاقا من الأخلاق، أي من تصوّر معيّن للأنثى مبنيّ على جملة من المعتقدات الموروثة التي رسمت الصورة السيئة عن المرأة وجعلتها في موضع أدنى من الرجل، ومن ثمّة في موقع الخضوع لسلطته. " فالتقسيم على أساس الجنس هو أعمق التصنيفات الاجتماعية، وعليه تمّ تقسيم المجتمع إلى طبقة النساء وطبقة الرجال، أمّا ظلم طبقة النساء فلا يحدث إلاّ بسبب جنسهنّ ولمجرّد كونهنّ نساءً، و الظلم بناءً للجنس (ظلم النساء) هو أكثر أشكال الظلم و أكثرها فظاعة"[13].

إنّ وضعيّة المرأة في الموروث الثقافي التقليدي، كانت دائما تحت سيطرة وحكم الرجل، ففي الثقافة الإغريقية القديمة مثلا، ومنذ **أفلاطون**، كانت المرأة في المرتبة الدنيا، اجتماعيّا وسياسيّا. فهي دائما ما كانت "تحتاج إلى "وصيّ" عليها فهي في منزل والدها تحت وصاية، فالأب هو من له الحقّ في ممارسة إجراءات خطبة الفتاة، وعقد قرانها هو

[13] نرجس رودكر، **فيمينزم (الحركة النسوية) مفهومها، أصولها النظرية و تياراتها الاجتماعية**، تعريب هبة ضافر، العتبة العباسية المقدسة، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2019، ص.103-104.

الأب بالدرجة الأولى. فإذا لم يكن الأب موجوداً، فالجدّ بالدرجة الثانية، فإن غاب الاثنان فيكون حقّ القيام بإجراءات الخطبة وعقد القران للأخوة من الأب".

و هكذا نلاحظ أنّ القانون الأثيني الذي يعتبر المرأة قاصراً، يطلّ برأسه من جديد. "فقد كان هذا القانون ينظر إلى المرأة على أنّها قاصر، وينبغي أن تظلّ قاصراً طوال حياتها فهي قاصر وهي فتاة، فهو لا يعطيها أبداً الحقّ في ممارسة حياتها كإنسانة راشدة و عاقلة. ليس لها رأي في الخطبة أو الزواج، ولا شخصية في مواجهة الرجل (الزوج، الأب، الحاكم..) _ ولا حقّ لها في الدفاع عن نفسها أمام المحاكم"[14].

وهكذا تواصل الحكم الأخلاقي على المرأة ووضعها الاجتماعي والسياسي في جميع الثقافات اللاحقة الوثنية والدينية إلى حدّ الآن، باعتبار أنّ المرأة غير جديرة بالحريّة التي يتمتّع بها الطرف الأقوى (الرجل). ومن خلال هذه السرديّة الأخلاقيّة التي تشرّع لمكانة المرأة في مجتمعنا، يكون للخطاب دور أساسي في تكريس سلطة الرجل على المرأة وإقناع عامّة الناس بفكرة مفادها أنّ المرأة ليس لها "اهتمامات في الحياة السياسية أو الثقافية. و من ثمّ فهي أداة لإنجاب النسل فحسب"[15]. وكلّ خروج عن هذه الفكرة باعتبارها القاعدة العامّة التي يجب أن تعيش وفقها المرأة، يظهر خطاب الكراهيّة كسلاح يتمّ استعماله ضدّ المرأة في كلّ مرّة.

هذه الصورة التقليدية للمرأة في ثقافتنا هي التي ساهمت في انتشار خطاب الكراهية ضدّ النساء، والذي تمّ تكريسه بشكل منهجيّ لخدمة من هُم في السلطة بشكل عامّ. و قد أخذ خطاب الكراهية منعرجا خطيرا في السنوات الأخيرة، و"بحسب القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، فإنّ مصطلح "خطاب الكراهيّة" يشكّل تحريضاً على إلحاق الضرر أو الأذى بالآخرين. و يعتبر البعض أنّ هذا المفهوم يمتدّ إلى الكلام الذي

[14] إمام عبد الفتاح إمام، **أفلاطون و المرأة**، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية 1996، ص. 98-99.
[15] المصدر نفسه، ص. 105.

يشجّع على خلق مناخ من الأحكام المسبقة والتعصّب لأنّهم يفترضون أن خطاب الكراهيّة يساهم في تزويد التعصّب لفئة معيّنة والعداوة و الهجمات العنيفة".[16]

وبهذا المعنى يمكن أن نفهم مدى خطورة الخطاب في تشكيل واختزال هويّة المرأة وتكريس العنف الجندريّ بوصفه ممارسة إستراتيجية للحفاظ على نمط الحكم الذي يقوم على إخضاع المرأة، لسلطة الرجل باستعمال السلطة الأخلاقيّة الموروثة من خلال التصنيف الثنائيّ للإنسانية (ذكر/ أنثى).

لقد شكّلت الأخلاق التقليدية في مجتمعنا، المرجع النظري والعملي لتصنيف المرأة باعتبارها تابعة للرجل في مختلف الميادين وفي جميع الأنشطة الاجتماعية و السياسية. ومن خلال هذا البعد الأخلاقي الذي يعطي الشرعية والأوليّة للرجل على المرأة، تعمل الكراهية بوصفها "انفعال هوويّ حزين"[17] و طاقة مدمّرة لمكاسب المرأة الثقافية. ونعني بذلك جلّ المكاسب الأخلاقيّة والحقوقيّة والقانونيّة للمرأة منذ دولة الاستقلال إلى الآن.

في وقت ندّعي فيه أنّ المرأة في مجتمعنا قد تحرّرت وأصبحت تتمتّع بحقوقها المدنيّة بموجب قانوني في ظلّ الدولة الحديثة، نجد في مقابل ذلك، أنّ العادات والتقاليد لا زالت تلعب دورا هامّا في إخضاع المرأة لحكم الرجل. وهي حالة الخضوع التي تربّت و نشأت عليها المرأة في تونس أوائل القرن العشرين. يقول الطاهر الحدّاد: "لو تأمّلنا كيف يتطوّر خلق الحياء في المرأة و نشأ عنه في نفسها من نتائج لرأينا أنّه بصورته الحاضرة أكبر سبب فعّال لخيبتها في الحياة وسقوطها ضحيّة الضعف والفساد والكثير من الناس يفسّرون معنى أنوثتها التي يحرصون على بقائها وما ذلك في الحقيقة إلاّ مصدر لسيادة الرجل عليها وأخذها بذلك راضية مستسلمة"[1839]، وهذا ما يساهم في إضاعة

---

[16] *Combattre les discours de haine sur internet*, COLLECTION UNESCO SUR LA LIBERTÉ DE L'INTERNET, p10.

[17] المسكيني(فتحي)، **الهجرة إلى الإنسانية**، كلمة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2016، ص33.

[18] الحدّاد (الطاهر)،**امرأتنا في الشريعة و المجتمع**، تقديم محمد الحدّاد، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني،2011، ص. 150.

المكاسب التي تحقّقت في أفق مجتمعنا مثل فكرة المساواة بين المرأة و الرجل. والمشكل هنا أنّه لا يمكن التفاوض حول مفهوم الحريّة من وجهة نظر جندريّة، فالمرأة إمّا أن تكون حرّة أو لا تكون كذلك. ولأنّ الحريّة أصبحت مكسبا قانونيا، لا يمكن لأيّ نوع من السلطة غير القانونيّة أن تقيّد حرية المرأة سواء كانت هذه السلطة ذات خلفيّة أخلاقيّة- دينيّة أو سياسية-إيديولوجية. لذلك نجد بين الجانب الأخلاقي والجانب القانوني لمسألة خطاب الكراهية ضدّ النساء عدّة روابط معقّدة، إذ هناك خلط "بين خطاب الكراهية من ناحية وحريّة التعبير وحقوق الأفراد والجماعات والأقليات من ناحية أخرى، دون إغفال مفاهيم الكرامة والحريّة و"المساواة". كثيراً ما يكون تعريف مصطلح خطاب الكراهية محلّ خلاف".[19]

هناك إذن، القوانين الأخلاقية التي تواصل القول بدونيّة المرأة وبالتالي التبعيّة للرجل بالضرورة، والتي تحتكم بالأساس على السرديّات التقليديّة الدينيّة التي تدعو إلى التصرّف بالنساء باعتبارهنّ متاع أو ملكيّة خاصّة و للرجل حقّ التصرّف بالمرأة و تحديد ماهيتها داخل المجتمع كما يشاء. و هناك القوانين المدنية التي تقوم على فكرة الحريّة و المساواة بين البشر (نساء ورجال)، وبالتالي تمنح للمرأة الحريّة المطلقة من حيث المبدأ، والكرامة الإنسانية في حدود الاحترام المتبادل والعيش المشترك في ظلّ دولة القانون.

تحت وطأة سلطة خطاب الكراهيّة الذي يعمل بشكل آلي، هناك مقولات خاصّة ونوعيّة للكراهيّة ضدّ النساء وهي كلّها مقولات رمزيّة تعمل في أفق الرجال وفي خدمتهم. نعني أنّ الكراهيّة المتضمّنة في الخطاب لها دلالات عدّة منها تهميش المرأة اجتماعيّا ورسم صورة نمطيّة لها، تكون من خلالها مسلوبة الإرادة وبالتالي عرضة للاعتداء بالعنف النفسي والمادي الذي يتمّ تبريره في كلّ مرّة بحجج تقليديّة وبمنطق تعسفيّ غالبا ما يجد جذوره في النصوص الدينيّة (النساء ناقصات عقل ودين) والتي يتمّ توظيفها بشكل غير مفهوم بالنسبة لأغلب الناس ويتمّ استغلالها للتحريض على الكراهيّة. وهكذا

[19] *Combattre les discours de haine sur internet*, op.cit. p.11. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000234620/PDF/234620fre.pdf.multi.

"يبدو أنّ الكراهية اليوم هي الردّ الأكثر تطرّفا على اضطراب الأخلاق. ومن الضروري توضيح العلاقات بين الجنسين. فالكراهية هي انفعال بسيط يمكن أن يتحوّل إلى انفعال مركّب"[20]، وتتحوّل من مجرّد خطاب يحرّض على الكراهيّة إلى أعمال عنف، ونعني "بذلك ما تحمله الكراهيّة تحت ما يسمّى في علم اللسانيات «إنجازي» «Performatif»: الكلام ينجز فعلا. فإذا قلت إنّني أكره، فأنا أُنجز فعل كريه يمكن أن يؤذي الآخرين و تحريض البعض الآخر عن طريق الشحنة العاطفيّة(charge affective) التي تعمل من تلقاء نفسها وتُترجم إلى مواجهات"[21] تهدّد الاستقرار والسلم الاجتماعية في بلادنا.

إنّ الرغبة الملحّة في اعتبار المرأة غير جديرة بالمساواة مع الرجل، أي غير متساوية من حيث المبدأ، تشير إلى أنّ هناك إكراه وقمع للحقّ الطبيعي والمدني وتمييز مقصود يسعى للحفاظ على الهيمنة الذكوريّة على مستوى الحياة الاجتماعيّة.

و هكذا فإنّ "تنصيب الذكورة باعتبارها معيار توزيع السلطة" في أفق ثقافتنا هي التي أنتجت فكرة "عدم المساواة ببين الجنسين"[22]. يبدو إذن أنّ هناك عداء كامن في علاقة الرجل بالنساء في مجتمعنا، وهو ما يتضّح لنا من خلال الخطابات التي تسعى إلى إثبات محدوديّة المرأة، بل وجعلها خاضعة للأحكام الأخلاقيّة التي تكون مفروضة عليها منذ نشأتها عن طريق التربية و جعلها تقتنع بخضوعها.

يتكوّن خطاب الكراهيّة ضدّ النساء وينمو عبر التربية القائمة على التمييز الجندري الذي يحتوي على عدّة فوارق تميّز الذكر عن الأنثى وهي فوارق تجتمع في كنف سلطة الرجل وتستمدّ مشروعيتها من النصوص الدينيّة بالخصوص. وبفضل هذه الفوارق والاختلافات يدّعي كل شخص (ذكر) لنفسه حقّ كراهيّة شخص آخر (أنثى). و هكذا تصبح الأحكام الأخلاقيّة السائدة مصدر كراهيّة وعداوة بين الجنسين ومصدر تبرير

---

[20] Frédéric Chauvaud, *Histoire de la haine Une histoire funeste*, op.cit. p.173.

[21] Jean-Luc Nancy, *La haine, le sens coagulé*, 2013.
https://www.coe.int/documents/16695/1433458/Jean-Luc+Nancy+LA+HAINE.pdf

[22] فتحي المسكيني، **الإيمان الحر أو ما بعد الملّة**، مباحث في فلسفة الدّين، **مرجع سابق**.
https://www.youtube.com/watch?v=jAp872QOn-g

لكلّ خطاب تحريضي على الكراهيّة في كلّ مرّة؛ وهو ما يحفّز العنصر الذكوري دائما لرسم خطّة للاستيلاء على حرية المرأة بوصفها لا تستحقّ أو غير جديرة بذلك.

لقد تشكّل خطاب الكراهيّة ضدّ النساء عبر أحكام مسبقة تحدّد شروط العلاقة بين الجنسين، "فالكراهية إذن هي ذريعة لتثبيت الهويّة ولمواجهة الخصم أو بشكل عامّ هي حكم أخلاقي لأولئك الذين يكرهون"[23].

إنّ الخطابات التي تحرّض على كراهيّة النساء في مجتمعنا هي بمثابة جهاز سلطة، يُنتج مقولات العنف في الفضاء العمومي. وهي مقولات ليس لها من مبرّر سوى جملة من الادّعاءات الأخلاقيّة والدوافع الاجتماعيّة التي أصبحت تشتغل بشكل خطير ومخيف، والتي يمكن أن نسمّيها **أخلاق الكراهيّة**. كما لا يمكننا أن ننسى "أنّ السيطرة النفسيّة هي التي تمهّد الميدان أمام السيطرة الماديّة"[24]. كما أنّ "السيطرة على النساء عمليّة تبدأ من الأسرة و تسري إلى المجتمع"[25]، وإذا كان الأمر كذلك، نفهم أنّ خطاب الكراهيّة ضدّ النساء في ثقافتنا له معنى أصيل، لا بدّ من معالجته بشكل مغاير من خلال تقويض المفاهيم الأخلاقية والدينية التي يتمّ توظيفها كمعيار لتحديد وضعيّة المرأة بعامّة. ووضع أطر قانونيّة بشأن خطاب الكراهيّة وحظره على غرار بعض البلدان العربية التي اتخذت الإجراءات القانونية والتشريعية دليلا لمكافحة خطاب الكراهيّة مثل (مصر- الأردن) وبلدان أوروبية مثل (تركيا- الدنمارك- أوكرانيا).

فما هي الحلول العمليّة المقترحة لمعالجة مسألة خطاب الكراهيّة ضدّ النساء ؟ و السُبل الواجب إتباعها للحدّ من الكراهيّة ؟ كيف يمكن للقانون باعتباره شكل النظام القائم في تونس أن يساهم في الحدّ من انتشار ظاهرة الكراهيّة ضدّ المرأة ؟ وهل يمكن للقانون

---

[23] Frédéri. Chauvaud, op.cit. p76.

[24] فرويد (سيغموند)، **مستقبل وهم** ، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة و النشر، الطبعة الخامسة 2010، ص. 32.

[25] نرجس رودكر، **فيمينزم (الحركة النسوية) مفهومها، أصولها النظرية و تياراتها الاجتماعية**، مرجع مذكور ص. 105.

أن يكون بديلا استراتيجيا للحكم الأخلاقي على المرأة وضمان حريّتها وكرامتها الإنسانية؟

من سلطة أخلاق الكراهيّة إلى سيادة القانون

إنّ الأخلاق السائدة في مجتمعنا التي نشأ و ترعرع فيها خطاب الكراهيّة ضدّ المرأة، وما يتضّمنه من انتهاك لكرامتها وحدّ من حريتّها؛ لا يمكن تجاوزها إلاّ بالانتقال من ثقافة تقليديّة تحكمها العادات والتقاليد إلى ثقافة عقلانيّة تحكمها القوانين، ومن ثقافة قائمة على الكراهية إلى ثقافة تقوم على الاحترام. ولأنّ كلّ شخص في ثقافتنا مرتبط بالأخلاق التقليديّة بروابط وجدانيّة وتأثيرات عاطفيّة، التي لها من السلطة على وعيه وإدراكه ما يكفي، حتّى يستمرّ في الاعتقاد بأنّ المرأة ليست لديها نفس الحقوق الأنطولوجية والاجتماعيّة و السياسيّة وبالتالي لا ضرر في نعتها أو وصفها بالنقص وجملة الاعتبارات التي يتمّ توظيفها عن طريق خطاب الكراهيّة ضدّها والتي تستمدّ مشروعيتها من فكرة عدم المساواة بين الجنسين. فإنّ القانون يصبح أداة ردع و"واحدا من سُبل مواجهة خطاب الكراهيّة"[2640] ضدّ النساء.

وفي هذا المقام يمكن القول بأنّ فكرة "المساواة بين الجنسين" لن تميّز المرأة عن الرجل في شيء، وليست تفوّقا أخلاقيّا عليه؛ بل هي مساواة قانونيّة. أمّا على المستوى الأخلاقي، فإنّ احترام الكرامة الإنسانية هو الذي يحدّد شكل العلاقة بين الجنسين. إنّ القانون لا يكون ذا فاعليّة إلاّ بشكل محايد، ويكون معيار العمل بمقتضاه هو الحفاظ على كرامة الجنسين (أنثى_ذكر) مهما كان نوع التمايز بينهما (اللون أو الجنس أو العرق أو الدين..). وهكذا يكون المطلب القانوني لتجريم خطاب الكراهيّة هو في نفس الوقت مطلب الحريّة، أي تحرير المرأة من الأخلاق السائدة التي تدعو إلى التمييز والإقصاء، وتوفير مناخ سويّ يحفظ الكرامة الإنسانية بما هي كذلك دون أي دعوة للتمييز والتحريض.

---

[26] الناصر عمارة، **خطاب الكراهية: التحدّيات و سُبل المُواجهة**، مرجع مذكور،ص. 47.

لا تمثّل المساواة بين الجنسين تهديدا أخلاقيا في شيء، أي تهديدا على مستوى الحقوق والحريات (الحق في التدين، حريّة التعبير)، بل هي مسؤولية أخلاقيّة أمام القانون والعدالة. والثقافة التي مازالت تدعو إلى التمييز بين الجنسين بدعوى أخلاقيّة يكون فيها القانون مجرّدا بلا روح، و بالتالي فاقدًا للصلاحيّة والفاعليّة. فعندما تتحرّر المرأة من وطأة خطاب الكراهيّة والقيود الأخلاقيّة التي يتضمّنها، حينها يغيب التمييز الجندري وتصبح الكرامة الإنسانية بمثابة السلطة العليا والحجّة القانونيّة التي يحتكم إليها الناس في مجتمع ما.

كلّ أنواع الكراهيّة يتمّ تبريرها إمّا أخلاقيّا أو دينيّا أو تاريخيّا أو سياسيّا، أمّا القانون فليس له من مبرّر سوى الحدود البشريّة في أفق شعب ما. و بما أنّ الكراهيّة من طبيعة النوع البشريّ، فإنّ القانون موضوعٌ على مقاس الطبيعة البشريّة، والغرض منه هو تنظيم الشأن العامّ. إنّ نطاق القانون بشأن خطاب كراهيّة يقتصر على حماية كرامة المرأة بوصفها فردا من أفراد المجتمع ويلزم الحفاظ على حقوقها دون أي تمييز. والهدف من سنّ قوانين تجرّم خطاب الكراهيّة ضدّ النساء وأضراره، يكمن في توفير مناخ قابل للعيش بين أفراد المجتمع.

إنّ الطرح القانوني للمسألة (خطاب الكراهيّة ضدّ النساء) وإن يبدو غريبا عن ثقافة مجتمعنا وصعب المراس من الناحية العمليّة. فإنّه "من الأهميّة بمكان أن تضع الحكومات أطراً قانونيّة سليمة بشأن خطاب الكراهيّة لمساءلة مرتكبيه، واحترام الكرامة الإنسانية"[27]. حتّى نتمكن من مساعدة الناس على تجاوز النقاش الأخلاقي حول وضعيّة المرأة ومنزلتها في المجتمع.

إنّ المساواة أمام القانون ستفرض المساواة بين الجنسين أخلاقيّا واجتماعيّا وسياسيّا، وبالتالي يمكن للمرأة أن تتحرّر من السلوك العنيف الذي يمارسه ضدّها (المجتمع الذكوري)، ومن كلّ أشكال الوصاية ومن سلطة خطاب الكراهيّة. كما أنّ وضع

---

[27] **دليل موجز عن مكافحة خطاب الكراهية.** https://www.kaiciid.org/

خطاب الكراهيّة موضع المساءلة القانونيّة سيكون طريقا نحو التحرّر من كلّ أشكال العنف المسلّط على المرأة. فالكراهيّة هي الوجه الآخر من الحرب النفسيّة والأمراض الاجتماعيّة (Les pathologies sociales) بين الناس في أفق شعبٍ ما.

وسنشير إلى بعض المعطيات من الواقع في (تونس) حول مظاهر **الكراهيّة ونتائجها** والمؤشرات المتعلقة برصد حالات العنف و أشكاله ضدّ المرأة، حتّى نبيّن مدى ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونيّة سبيلا لمكافحة خطاب الكراهيّة والأضرار الناتجة عنه. "كشفت وزارة الأسرة والمرأة، عن 392 حالة عنف ضدّ المرأة، و 74% من حالات العنف ضدّ المرأة مصدرها الزوج. وتتوزّع المكالمات المتعلّقة بحالات العنف المسجّلة من شهر جانفي إلى شهر ماي 2022، و عددها 332 مكالمة تتعلّق بالتبليغ عن حالات عنف لفظيّ، و 282 عنف جسدي ومادّي، و 323 عنف نفسي ومعنوي و 43 عنف جنسي و 195 عنف اقتصادي و 47 عنف موجّه ضدّ الأطفال، باعتبار أنّ كلّ حالة عنف قد تشمل أشكالا من العنف"[28].

يمكننا أن نلاحظ من خلال هذه الإحصائيّات مدى خطورة النسب المرتفعة للعنف في صفوف النساء والأطفال، وتأثيره على المشهد الاجتماعي العامّ في تونس. إضافة إلى خطابات الكراهيّة ضدّ المرأة على المواقع الالكترونية التي تستهدف مشاركتها في الفضاء العامّ عبر الانترنت والتي تعكس كميّة الكره والحقد. وهكذا فإنّ خطاب الكراهيّة عبر مواقع التواصل الاجتماعي قد ساهم في "إنتاج نوع جديد من الذكورة العنيفة (شبكات ذكوريّة) جاهزة دائما لتهديد النساء وتخويفهن إذا تجرأن على إظهار شخصيتهن الحقيقيّة للعموم"[29]. كما أنّ الكراهيّة الموجهّة ضدّ المرأة لا تقتصر على مجرّد التوصيفات السيئة والعبارات المُهينة لكرامتها التي يتم تدوينها عبر صفحات المواقع الالكترونيّة، بل تتعدّى ذلك إلى التهديد والتشهير والتعنيف و "التحرّش والابتزاز

---

[28] **حقائق أون لاين**، 06-06-2022.
https://www.hakaekonline.com/ar/article/141255

[29] *Articuler une réponse féministe au discours de haine en ligne*, p.3.
https://botpopuli.net/wp-content/uploads/2021/12/

الجنسي وكلّ أنواع الإساءة المعنويّة والماديّة. "وتعتبر النساء في تونس الأكثر عرضة للعنف الرقمي حيث كشفت دراسة استطلاعية أعدّها مركز البحوث والدراسات و التوثيق والإعلام، أنّ 89 بالمائة من النساء المستطلعات تعرّضن للعنف بجميع أنواعه في الفضاء الرقمي، كما أوضحت النتائج أنّ 71 بالمائة من مرتكبي العنف هم من الرجال وأنّ 60 بالمائة من النساء اللواتي يستعملن فيسبوك لا يشعرن بالأمان في الفضاء الرقمي"[30].

يتبيّن لنا من خلال ما سبق أنّ الكراهيّة التي نشهدها ضدّ النساء في جميع الميادين الاجتماعيّة والسياسية ووسائط الإعلام في تونس؛ هي جزء من الكراهيّة العامّة التي تعبّر عن كميّة الكراهيّة والعنف المتاحة في بلادنا وفي ثقافتنا. والتي تعود عواملها بالأساس إلى عدم توظيف البعد القانوني كمعيار من المعايير التي تساهم في تسيير الشأن العامّ وتنظيمه وهو ما يؤدّي بالضرورة إلى عدم الاحترام القائم بين الجنسين وبين أغلب الناس بعامّة. "وقد تناولت بعض الدراسات دور منصات التواصل الاجتماعي في التأثير على سلوكيات المستخدمين. فعلى سبيل المثال، قد يؤدّي تعرّضنا لجرعات معيّنة من المعلومات سواء صحيحة أو مغلوطة إلى تغيير أو ترسيخ رؤيتنا للآخر"[3141]. وهو ما يساهم في ارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي والتوتر والقلق في مجتمعنا من جهة، ومن مستوى العنف والجريمة من جهة أخرى.

إنّ فكرة سيادة الذكر على الأنثى أخلاقيّا واجتماعيّا وسياسيّا التي بقيت مسيطرة إلى حدّ الآن، لم تنتج في الواقع سوى أشكالا متعدّدة من الرفض والإقصاء والعنف والتهميش، وتنامي خطابات الكراهية المدمّرة وهو ما أدّى إلى نوع من "الرُهاب الاجتماعي الذي يجب أن نتغلّب عليه"[32]. فـ"الكراهيّة هي انسداد المعنى، معنى الكرامة

---

[30] ليليا رمضان، **تفاقم العنف الرقمي في تونس..النساء و المشاهير أكثر ضحاياه**،12-08-2022.
https://www.skynewsarabia.com/varieties/1546214

[31]**إعلام أسود..الامتداد الرقمي لساحات العنف و خطاب الكراهيّة**، 28-01-2019.
/https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/01/28/2572

[32] *La pathologie de la haine*.
http://psychaanalyse.com/pdf/LA%20PATHOLOGIE%20DE%20LA%20HAINE%20(3%20Pages%20-%20349%20Ko).pdf

الإنسانيّة. ولذلك هي تشيّئ أي تخرج "الشخص" من باب البشر إلى خانة "الأشياء"؛ أي خانة ما لا يمكن أن نتبادل معه معنى الإنسانيّة"[33]. و كيف يمكننا أن نتصور شكل المجتمع في هذه الحالة، حالة غياب المعنى في علاقتنا بالمرأة ؟ بما أنّ الكراهيّة تتغذّى على العنف في شتّى أنواعه، فإنّ خطاب الكراهيّة ضدّ النساء هو أحد أشكاله لما ينتجه من أفعال تخريب لمعنى وجود المرأة داخل المجتمع وتهديد لكينونتها واستقلالها بوصفها جزء أساسيا و جوهريا فيه.

إنّ خطاب الكراهيّة ضدّ النساء هو ظاهرة أخلاقيّة عريقة، وهو خطاب لا يتعدّى مجرّد الادّعاء الأخلاقي حول نفسه؛ وتكمن خطورته بصفة عامّة في انعكاساته السلبيّة التي تتجلّى في السلوك العنيف تجاه المرأة. "فالكراهية تتشكّل في الذات الإنسانية من خلال نفي وتدمير الآخر"[34]. إنّ الذي يكره يبحث عن موضوع لكرهه بحيث تكون الأنثى هي ضحيّة ذلك الانفعال الهوويّ والذي لا مبرّر له غير السيطرة من أجل السيطرة. ويكون الخطاب في المستوى الأوّل بمثابة فرض لتلك السيطرة على المرأة بمجرّد الكلام (جملة التوصيفات و النعوت) الذي يمكن أن يفضي بحسب القانون إلى ارتكاب الجريمة عن طريق التحريض أو الإيحاء. هذا التحوّل من الكلام إلى الفعل هو الذي يجعل من القانون وسيلة لفرض الحماية الشرعيّة للمرأة وهي شرعيّة البعد الإنساني للمرأة بما هي كذلك. وهكذا لن يكون هناك فضلا للذكر على الأنثى إلاّ باحترام لحقوق الإنسان. إنّ المساواة في الحقوق لا يمكن التفاوض حولها من حيث المبدأ. صحيح أنّ القانون لن يقضي تماما على خطاب الكراهيّة الموجّه ضدّ النساء، ولكن سيكون له وظيفة علاجيّة تتمثّل بالأساس في تدريب الناس على تجاوز ثنائيّة الذكر والأنثى من حيث المبدأ الذي يميّز ويحرّض بأي شكل من الأشكال على انتهاك حريّة وحقّ المرأة في الحياة .

---

[33]فتحي المسكيني، **كوجيطو الكراهيّة**، مصدر مذكور، ص.4.

[34] GUNTHER Anders, *La haine*, Traduit de l'allemand et préfacé par Philippe Ivernel, Edition Payots Rivages, Paris, 2009, p26.

وعليه فإنّ خطاب الكراهيّة يؤدّي إلى انتفاء المعنى وبالتالي نفي قيم العيش المشترك مثل قيمة المواطنة والحريّة. إنّ الكراهية بهذا المعنى تهدم شروط الحياة والإحساس بالذات الإنسانية للمرأة بوصفها كيانا حرّا، فالكراهيّة إذن "لا تؤسّس أيّ حقّ أصيل لأنفسنا"[3542]، وهي تتكوّن من عنصرين أساسين: "الرغبة في التملّك والعدوانيّة وهما الدوافع الأقوى للكراهية والتي هي عنصرا أساسيا في الطبيعة البشرية"[36]. وبالتالي لا يمكن تجاوزها بسهولة إلاّ بتدريب الناس على احترام الآخر أيّا كان جنسه والتخلّص من أوهام الفكرة التي تقول بتفوّق الذكر على الأنثى. فالمغالطات و"الأحكام المسبقة والصيغ النمطية هي في صميم تلك الكلمات التي تبعث على الاحتقار والإهانة والإذلال والتي بدورها تشكّل خطابات الكراهية والإقصاء" وهو ما يجعلنا نفهم كيف تنتج الاستراتيجيات الاستطرادية (Les stratégies discursives) اللامساواة الاجتماعيّة والتعسّف في استخدام السلطة والسيطرة"[37]. وهي في جملتها امتداد للتقاليد الأخلاقيّة القديمة التي مازالت تحدّد وضعيّة المرأة في مجتمعنا باعتبارها مجرّد أنثى وليست إنسانا بالمعنى الأصيل.

ما نستخلصه ههنا هو أنّ خطاب الكراهيّة الذي يستهدف النساء في مجال الحياة العامّة والخاصّة، بما يحمله من إجابات جاهزة، وبما يحمله من تحريض يستخدم اللغة كأداة رئيسية ويسعى إلى تحقيق هدف غير مشروع وغير أخلاقي وغير قانوني، وهو ما يعارض بشكل جذري احترام كرامة الإنسان"[38]، أي أنّه يجرّد المرأة من البعد الإنساني،

---

[35] فتحي المسكيني، **كوجيطو الكراهيّة**، مصدر مذكور، ص8.

[36] Melanie Klein, Joan Riviere**,** *L'amour et la haine, Le besoin de réparation*, Edition Payots Rivages, Paris 2001, p. 85.

[37] Fabienne H. Baider, *Le discours de haine dissimulée : Le mépris pour humilier***,** Médecine et Hygiène.
file:///C:/Users/User/Downloads/DS_433_0359.pdf.

[38] Anne Cammilleri-Suberna, *L'incitation à la haine et la constitution.*
https://www.persee.fr/doc/ridc_0035-3337_2002_num_54_2_18755.

فهو يُستخدَم كجهاز سلطة ضِدّها بما يُتيحه من تهديد لمعنى وجودِها بصفة عامّة. فما هي الحلول التي يمكن إتّباعها للتصدي لهذه الظاهرة الأخلاقيّة الخطيرة؟

مكافحة خطاب الكراهيّة ضدّ المرأة

علينا الإشارة هنا في البداية إلى الفرق بين سلطة الأخلاق وسلطة القانون. فالأخلاق في مجتمعنا دائما ما تمارس نوعا من الوصاية على المرأة بوصفها قاصرا و ليست مؤهلة كفايةً لاختيار حياتها بكلّ حرّية وهو ما يسمح لخطاب الكراهيّة أن يتشكّل و يتخذّ من المرأة موضوعا دائما للكره، و من ثمّة تكون عرضة باستمرار للعنف من قبل أيّ كان، ويمكن القول أنّ الأحكام الأخلاقيّة التي أفرزت خطابات الكراهيّة ضدّ المرأة هي بالأساس نوع من "الانفعالات الحزينة صالحة لإنتاج الهواجس الهوويّة"[39] فقط. إنّ خطاب الكراهيّة يعمل دائما بشكل سالب، بل هو في حدّ ذاته فعل سلبيّ. أمّا القانون المنشود الذي ينصّ على تجريم خطاب الكراهيّة، وما ينجرّ عنه من جرائم، له أهداف محدّدة ونطاق معيّن يشتغل وفقه، فهو يتنزّل ضمن مقاييس وأغراض محدّدة نذكرها كما يلي:

أوّلا: تحديد مفهوم خطاب الكراهيّة بوصفه "أيّ نوع من التواصل، الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائيّة أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهويّة، و بعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو إحدى العوامل الأخرى المحدِّدة للهويّة"[40].

وضمن هذا التعريف يندرج خطاب الكراهيّة ضدّ النساء و يتمّ تعيينه من قبل القضاة.

---

[39] المسكيني(فتحي)، **الهجرة إلى الإنسانية**، مصدر مذكور، ص.34.

[40] **إستراتيجية الأمم المتحدّة و خطّة عملها بشأن خطاب الكراهيّة.**
https://www.journalistsupport.net/article.php?id=377729

ثانيّا: شروط حظر خطاب الكراهيّة حسب القانون أن يكون الخطاب "تحريضا على التمييز أو العنف أو العداوة" ومن خلال المعايير التالية التي يجب توفّرها حتّى يصبح الخطاب محظورا. وهي "ستّة مقاييس: 1- سياق التعبير 2- قائل التعبير أو المتحكم في انتشاره 3- نية قائل التعبير 4- محتوى التعبير 5- -حجم التعبير و قدرته على الانتشار 6- احتمالية حدوث نتائج مبنية على التحريض"[41].

ثالثا: مبدأ المساواة، باعتبارها القيمة الأصليّة التي تضمن لكلّ شخص كرامته الانسانيّة وتسمح له بتحقيق إمكانياته". ومبدأ المساواة أمام القانون هو الذي يوفّر الحماية دون تمييز جندريّ أو تصنيف عنصري،"بحيث تكون الحماية متساوقة، وليست هناك مجموعة تتمتّع بحماية خاصّة دون غيرها: فالجميع متساوون أمام القانون"[42].

رابعا: سنّ قوانين تجرّم خطاب الكراهية ضدّ المرأة لما يتضمّنه من إهانة واعتداء مباشر على حريّتها وكرامتها الإنسانيّة. كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادّة 01 " يولد جميع الناس أحرارًا و متساوين في الكرامة و الحقوق". و في المادّة 06 " لكلّ إنسان أينما وُجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونيّة"[43] التي تكفل له حقّ اللجوء إلى المحاكم في حالة تعرضه لاعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

خاتمة

يبدو أنّ المرأة لدينا مازالت تحتاج إلى حماية قانونيّة حتّى تبلغ مقام الإنسان الفرد الذي يتمتع بحقوقه كاملة دون شروط أو أحكام مسبقة تبتزّ وجودها ومشاركتها في

---

[41] **خطابات الكراهية وقود الغضب، نظرة على مفاهيم أساسية في الإطار الدولي**، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي،ص.10-11. www.hrdoegypt.org

[42] *Les lois sur les crimes de haine, Guide pratique*, OSCE BIDDH, p.33. https://www.osce.org/fr/odihr/36430

[43] **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.** https://www.oic-iphrc.org/ar/data/docs/legal_instruments/Basic

الحياة الاجتماعية والسياسية. ولذلك يلزمنا إعادة النظر في ثقافتنا وما تحتويه من كميّة كراهيّة وضغينة وعنف، وذلك عن طريق تحويل الحكم الأخلاقي الذي يستهدف المرأة كموضوع للكراهيّة والتحريض وما ينتج عنه من جرائم؛ من العادات التي أنتجت السلوك العنيف في العلاقات الأسرية والاجتماعية والسياسية بين الجنسين، إلى القانون الذي سيكون وسيلة تكفل الحماية الأخلاقيّة والجسديّة من كلّ أنواع التحريض والعنف.

إنّ التساوي في الكرامة بين الجنسين يستوجب ضرورة التساوي أمام القانون. وهكذا فإنّ الرهان من هذا المقال هو تحرير المرأة من القيود الأخلاقيّة التي تبيح للرجل الاعتداء على كرامتها وحقّها في اختيار شكل حياتها بحريّة. بحيث يكون القانون بذلك هو الضامن الوحيد لتمكين المرأة من حقوقها دون أي نوع من الوصاية الذكوريّة، وحتّى يتمكّن المجتمع من إعادة ترتيب العلاقات بين الجنسين في حدود الاحترام المتبادل.

البيبليوغرافيا

إمام، عبد الفتاح إمام، **أفلاطون و المرأة**، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية 1996.

الحدّاد (الطاهر)،**امرأتنا في الشريعة و المجتمع**، تقديم محمد الحدّاد، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني،2011.

فرويد (سيغموند)، **مستقبل وهم** ، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة و النشر، الطبعة الخامسة 2010.

المسكيني(فتحي)، **الهجرة إلى الإنسانية**، كلمة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2016.

مل (جون ستيورات)، **استعباد النساء**، ترجمة و تعليق و تقديم إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى 1998.

نرجس رودكر، **فيمينزم (الحركة النسوية) مفهومها، أصولها النظرية و تياراتها الاجتماعية**، تعريب هبة ضافر، العتبة العباسية المقدسة، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2019

استراتيجية الأمم المتحدّة و خطّة عملها بشأن خطاب الكراهيّة.
حقائق أون لاين، 06-06-2022.
دليل موجز عن مكافحة خطاب الكراهية.
فتحي المسكيني/تونس "الإيمان الحر أو ما بعد الملّة، مباحث في فلسفة الدّين.

فتحي المسكيني، كوجيطو الكراهيّة.

أنطونيوس نادر ،خطاب الكراهيّة و السؤال المؤلم- مقاربة فلسفيّة (ج.ل أوستين-أنموذجا).

أنباء إكسبريس، حوار مع الفيلسوف و المفكّر التونسي فتحي المسكيني.
الناصر عمارة، خطاب الكراهية: التحدّيات و سُبل المُواجهة.

خطاب الكراهيّة ضدّ المرأة.. أمثلة بسيطة و معاناة كبيرة، السويداء.
خطابات الكراهية وقود الغضب، نظرة على مفاهيم أساسية في الإطار الدولي، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.

إعلام أسود..الامتداد الرقمي لساحات العنف و خطاب الكراهيّة، 28-01-2019. ليليا رمضان، تفاقم العنف الرقمي في تونس..النساء و المشاهير أكثر ضحاياه،12-08-2022.
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

Anders, Gunther, *La haine*, Traduit de l'allemand et préfacé par Philippe Ivernel, Edition Payots Rivages, Paris 2009.

Klein, Melanie, Riviere, Joan, *L'amour et la haine, Le besoin de réparation*, Paris, Edition Payot. Rivages, 2001.

Nancy, Jean-Luc, *La haine, le sens coagulé*, Conseil de l'Europe, 2013.

Saltel, Philippe, *Une odieuse passion, Analyse philosophique de la haine*, Préface de Didier Deleule, L'Harmattan,2007.

Claire, Marie, Bélanger, Lanctot, Les *visages de la haine*

Baider, Fabienne H., Le *discours de haine dissimulée : Le mépris pour humilier*, Médecine et Hygiène.

La pathologie de la haine.

Articuler une réponse féministe au discours de haine en ligne.

Combattre les discours de haine sur internet. Jean-Luc Nancy, *La haine, le sens coagulé*, 2013.

Les lois sur les crimes de haine, Guide pratique, OSCE BIDDH.

Anne Cammilleri-Subernat, L'incitation à la haine et la constitution.